CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

Advance Version

نشرة صحفية

حظر
يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **8 شباط/فبراير 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 2/00 من يوم 9 شباط/فبراير بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2010/003*
Original: English

تقرير للأونكتاد يفيد بأن تحقيق نمو "أنظف" في البلدان النامية أمر يمكن بلوغه بالتكنولوجيا الموجودة وبإعمال استراتيجية صحيحة وحوافز مناسبة

دراسة تبين أن بالإمكان تحقيق مكاسب هائلة بالتركيز على الكفاءة الطاقية والزراعة المستدامة ونظم الطاقة المتجددة غير الموصولة بالشبكة الكهربائية العامة؛ الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية فرصة للتغيير

جنيف، 8 شباط/فبراير 2010 - يتضمن تقرير صدر حديثا عن الأونكتاد توصية مؤداها أن البلدان النامية ينبغي أن تستغل الظرفية الحرجة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية - إضافة إلى الشواغل المرتبطة بتغير المناخ وأسعار المواد الغذائية - للانتقال نحو تحقيق نمو "نظيف". وورد في التقرير أن تقدماً من هذا القبيل أمر ممكن ومقدور على تكلفته في ظل التكنولوجيا الموجودة وبالاعتماد على استراتيجية صحيحة وحوافز مناسبة.

ويدافع تقرير **"استعراض التجارة والبيئة للفترة 2010/2009"**[1] الصادر عن الأونكتاد اليوم عن فكرة مؤداها أنه على الرغم من أن صوت الحكمة التقليدية يميل إلى اعتبار الأزمات الاقتصادية فترات تقتضي شد الحزام وتقليص النفقات، فإن القول بعكس ذلك أمر لا يخلو من صواب في الوضع الراهن. فالطابع الملح للأزمة يعطي حكومات الدول الأفقر في العالم فرصة لإعادة توجيه مواردها نحو نمو اقتصادي أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية وأفضل للبيئة وأكثر إنصافا من الناحية الاجتماعية وأوسع آفاقا في الأجل الطويل.

وذكر التقرير أنه بالنظر إلى القلة القليلة لما أُنجز في هذه البلدان، فإن بالإمكان تحقيق مكاسب هائلة في مجال تحسين الكفاءة الطاقية وتعزيز أساليب الزراعة المستدامة وتحفيز اعتماد المناطق الريفية على نظم الطاقة المتجددة غير الموصولة بالشبكة الكهربائية العامة. وإذا ما اتبعت نُهُج حصيفة في اعتماد هذه التحسينات فإن من شأنها أن تؤتي وفورات تغطي تكلفة ما أُنفق، وقد تُجنى منها أرباح سريعة. وأوضح التقرير أن من شأن الانتقال إلى نمو "نظيف" أن يسهم أيضاً في إيجاد فرص

---

* للاتصال: <http://www.unctad.org/press> , <unctadpress@unctad.org> Press Office:+41 22 917 5828.

(1) يمكن الحصول على تقرير **استعراض التجارة والبيئة للفترة 2009-2010**، (رقم المبيع E.09.II.D.21, ISBN 978-92-1-112782-9) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في بلدان كثيرة. والسعر هو ×× دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في البلدان الأقل نمواً). وبإمكان المقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: 0027 917 22 41 +، البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وبإمكان المقيمين في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وفي شرق آسيا الاتصال بالعنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1، رقم الفاكس: 3489 963 212 1، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: http://www.un.org/publications.

العمل. لكن تحقيق هذا التقدم يوجب على الحكومات إزالة حواجز السوق وإلغاء السياسات التي تعيق تدفق رأس المال في هذه القطاعات الواعدة.

وخلصت الدراسة إلى أن قدراً كبيراً من التحسين في مجال **الكفاءة الطاقية** يمكن أن يتحقق في كثير من البلدان ذات الدخل الضعيف أو البلدان الأقل نمواً "بتكلفة صافية سلبية". فمثلاً، يمكن استخدام تكنولوجيا البناء المتقيد بالكفاءة الطاقية بالاعتماد على مواد محلية، الأمر الذي يمكن في كثير من الحالات أن يقلص احتياجات التدفئة وما يتصل بها من تكاليف. وبينت دراسات صادرة عن المفوضية الأوروبية أن تحسين الكفاءة الطاقية يمكن أن يؤدي إلى وفورات سنوية تبلغ 000 1 يورو لأسرة متوسطة في الاتحاد الأوروبي. وليست المباني "الخضراء" أكثر كلفة من البناء العادي في كثير من البلدان النامية لأنها تنطوي على مردودية متأتية من تقليص الفاتورة الطاقية. وكثيراً ما تتوافر مواد العزل والتهوية محلياً. ويُتوقع أن ينمو قطاع تشييد المباني القائمة المتقيدة بالكفاءة الطاقية، وإصلاح المباني القائمة، وصنع المكونات اللازمة للمباني المتقيدة بالكفاءة الطاقية بنسبة 6 في المائة سنوياً في العالم. ومعظم فرص العمل المرتبطة بهذا المجال فرص محلية، وكثيراً ما تُتاح ضمن مؤسسات صغيرة (علماً أن قطاع البناء يستأثر أصلا بنسبة تتراوح بين 5 و10 في المائة من العمالة الكلية على الصعيد الوطني). ويخلص التقرير إلى أن برامج الكفاءة الطاقية تنطوي على آفاق واعدة للغاية في المناطق غير النامية والمناطق التي تشهد بطالة مرتفعة (انظر الرسم البياني 1).

وأوردت الدراسة أن فترات جني ثمار استثمار من هذا القبيل في الكفاءة الطاقية تكون عموما أقصر في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، نظرا إلى وجود إمكانات أكبر في البلدان النامية لإبدال المعدات غير المتلائمة مع الكفاءة الطاقية.

وذكر التقرير أن هناك فرصا سانحة مماثلة في قطاع **الزراعة المستدامة**، تتيحها أساليب الإنتاج البديلة، والمستجدات التكنولوجية، وتغير متطلبات المستهلك. وأوصى التقرير الحكومات بأن تشجع على استخدام أشكال شتى من الزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة الطبيعية، أو الزراعة المستدامة القليلة الاعتماد على مدخلات خارجية، أو الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات التي تقلل إلى أدنى حد من المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة.

والزراعة الطبيعة، على سبيل المثال، زراعة محافظةٌ على البيئة وكثيراً ما تُناسب ظروف صغار المزارعين الذين يشكلون معظم منتجي الأغذية في البلدان النامية. ولا يَقدر هؤلاء في كثير من الأحيان على تحمل تكلفة الأسمدة أو المبيدات، وهم متعودون على العمل بدونها. وتباع مواد الزراعة الطبيعية بسعر أعلى، حيث إن بحثاً لمنظمة الأغذية والزراعة بيّن أن الزراعة الطبيعية المعتمدة على تقليل تقنيات الحرث يجعل من هذه الزراعة نشاطا يكاد يكون خالياً من أي تأثير على المناخ. واستناداً إلى الأونكتاد، تتسم المزارع التي تبنّت الإنتاج الطبيعي المعتمد بشهادات في شرق أفريقا بربحية تفوق بكثير ربحية مثيلاتها من المزارع التقليدية. وبخلاف ما تدل عليه تجربة البلدان المتقدمة، يرتبط التحول إلى الإنتاج الطبيعي في كثير من البلدان الأفريقية بازدياد في الإنتاج بدلاً من انخفاضه.

وقد قدم الأونكتاد 35 توصية محددة بشأن التغلب على العراقيل المؤسسية والاقتصادية والسياسية التي تواجه الزراعة الطبيعية. وكثير منها تدابير قليلة التكلفة. ويوصي التقرير بتحويل الأبحاث الممولة من القطاع العام وأعمال التوسيع نحو "الزراعة القائمة على النظم البيئية المستدامة".

وتَعِدُ الخطوات الرامية إلى الاعتماد على إمدادات الطاقة المتجددة "غير الموصولة بالشبكة الكهربائية العامة"، لا سيما في المناطق الريفية، بآفاق مشجعة في العالم النامي. ويشير التقرير إلى أن تكنولوجيات من قبيل الألواح الشمسية ومولدات الطاقة الريحية ومولدات الغاز الطبيعي (التي تستخدم النفايات الزراعية) والمنشآت الكهرومائية الصغيرة يمكن أن تزوّد المنازل والمجتمعات المحلية بالطاقة اللازمة وأن تسهم في رفع الإنتاج وتحسين الصحة - بتقليل التلوث الناجم عن المواقد الداخلية - وفي إيجاد فرص للعمل.

ويشير التقرير إلى البرنامج الفرعي لمصرف *غرامين* للقروض الصغرى (Grameen Shakti) في بنغلاديش، الذي ساعد أكثر من مليونين من الأشخاص في 000 40 قرية على الوصول إلى طاقة متجددة عن طريق تجهيزات الطاقة الشمسية المنزلية ومنشآت تعمل بالغاز الطبيعي. وأورد التقرير ذكر برنامج الشراكة من أجل العمالة والطاقة (*إمباور* - EmPower) التابع لمؤسسة نظم الطاقة اللامركزية في الهند (Decentralized Energy Systems of India) الذي بيّن كيف يمكن للنمو المستدام ذاتياً أن يتبلور بفضل إتاحة الكهرباء في الريف بصورة تدعم الكثير من المشاريع الصغرى في القرى وتوجد فرص عمل في قطاعات الزراعة ومواد البناء والصناعة التقليدية والصيانة وخدمات الإصلاح.

ومع أن التكاليف التي تُتكبّد في البداية من أجل شراء وتركيب معدات الطاقة المتجددة تكاليف مرتفعة (بحسب درجة تطور التكنولوجيا)، فإن تكاليف التشغيل تظل قليلة جداً، نظراً إلى عدم تحمل تكاليف الوقود. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة اللامركزية لإمدادات طاقية من هذا القبيل تؤدي إلى تفادي التكلفة المرتفعة لبناء شبكات كهربائية واسعة النطاق. فمثلاً، في برنامج إمباور، تقل تكلفة الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة المحلية بنحو 30 في المائة عن تكلفة الكهرباء المستمدة من الشبكة العامة. وتساهم هذه النظم في تعزيز الأمن الطاقي وفي تحصين اقتصادات البلدان النامية من أسعار الطاقة المتزايدة، بما فيها الوقود التقليدي، ومن التقلب المعروف الذي تشهده أسعار الوقود الأحفوري.

وذكر التقرير أن التكاليف المتعلقة بالاقتصاد الكلي ليست أصعب حاجز يحول دون الاستفادة من فرص النمو النظيف، بل يتمثل هذا الحاجز في عدم وجود سياسات ولوائح تنظيمية وهياكل مؤسسية ملائمة لدعم التحول نحو النمو النظيف. والتحدي السياساتي الرئيسي في هذا الصدد هو تعبئة الاستثمار الخاص عن طريق تعزيز الحوافز وإطلاق تغييرات تكنولوجية تراكمية هدفها النمو "النظيف" ودعم التنوع الاقتصادي وإيجاد عمالة حيوية وفرص للكسب.

وفي ظل هذه الخلفية، يُبرز **تقرير استعراض التجارة والبيئة للفترة 2009-2010** أهمية اضطلاع الحكومات بأدوار يتوخى فيها قدر أكبر بكثير من الاستباق وزيادة للاعتماد على السياسات الصناعية، بما يغير اتجاه عدم التدخل الحكومي الذي تدافع عنه سياسات النمو المستندة إلى الليبرالية الجديدة. وحسب التقرير، قد يتطلب التحول نحو سياسات صناعية فاعلة من هذا القبيل "فضاءً سياساتياً" أرحب مما هو متاح في ظل القواعد الحالية لنظام التجارة المتعدد الأطراف.

الرسم البياني 1-
تكنولوجيا البناء المتقيد بالكفاءة الطاقية: المجموع، مواضع النمو

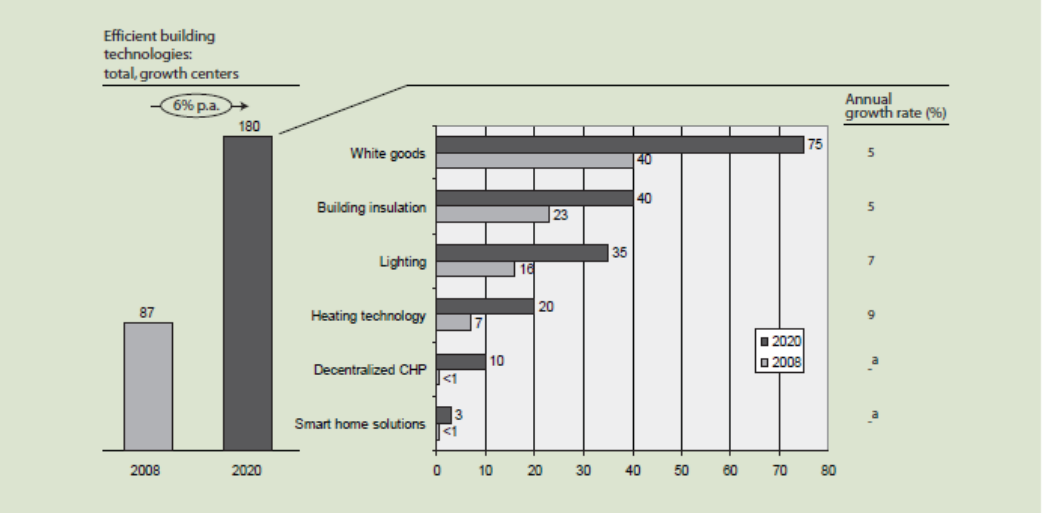

المصدر: McKinsey Germany, Energy: A key to competitive advantage – New sources of growth and productivity, Frankfurt, April 2009, p. 29, هذا المرجع متاح في الموقع: www.mckinsey.com/clientservice/ccsi/pdf/Energy_competitive_advantage_in_Germany.pdf.

(أ) سوق هذا القطاع صغير بدرجة لا تتيح مجالاً لتقييم نسبة النمو فيه.